

تنويع الموارد والمصادر الاقتصادية في اليمن

د. حسين عبدالله مقبول
نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية

بما أن بلادنا اليمن تمرّ بظروف صعبة وشاقة متمثلة باستمرار الحرب والحصار المفروض من قبل قوى العدوان والدمار الكبير في البنى التحتية؛ فإن أمام الوحدات الاقتصادية الوطنية مسؤوليات كبيرة وعظيمة بكل مضامينها واتجاهاتها، وذلك للبحث عن الموارد والمصادر الاقتصادية، والعمل الممكن من أجل تنويع وتجديد هذه الموارد والمصادر التي تأتي في مقدمتها المصادر الكامنة في القطاعات الاقتصادية الواعدة، والبنية الأساسية كالصناعة التحويلية والتعدين والثروة السمكية، والخدمات اللوجستية والنقل، والسياحة وسواها. وفي الوقت نفسه، التفكير والعمل على توفير فرص منتجة ومجزية للشباب اليمني، وتركيز الجهود على تحسين التعليم العالي والمهني والتدريب والصحة وتنمية الموارد البشرية، وصولاً إلى بلوغ الأهداف الطموحة للاستثمار الأمثل للموارد والمصادر الوطنية.

تعدّ القطاعات المادية والطبيعية ضرورية ومهمة لليمن، سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل، وذلك كونها تعدّ موارد ومصادر مالية بديلة عن موارد النفط الضئيلة أساساً والمتذبذبة والناضبة في نهاية المطاف. وفيما يأتي سنعرض لأبرز أولويات التنويع والتطوير للموارد والمصادر الطبيعية والمادية التي يمكن إحداثها في روافد وقطاعات الاقتصاد الوطني.

أولاً: التعدين

تعتبر الموارد المعدنية والصخور الصناعية والإنشائية في اليمن ذات وفرة كمية وكمية هائلة، بل إنها تتعدد وتتنوع في أنحاء الوطن بحسب ما كشفت عنه الدراسات وعمليات

البحث والتنقيب. وفي مقدمة الموارد الطبيعية الوطنية وأهمها: الذهب، الرصاص، الزنك، النحاس، الفضة، النيكل، الحديد، التيتانيوم. إضافة إلى وجود المعادن والصخور الصناعية والإنشائية بكميات كبيرة، ومنها: الحجر الجيري، الجبس، البرلايت، البيوميس (حجر الخفاف)، الملح الصخري، الأطيان الصناعية، الحجر الرملي السيلكي، الاسكوريا، الزيولايت، الفلدسبار، الكوارتز، رمال السيلكا، والكثير من المعادن المهمة الأخرى التي تزخر بها أرض اليمن وجبالها. وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع وحيويته في عملية التنمية الاقتصادية، إلا أنه ظل مغموراً ولم يستفاد منه في دعم الاقتصاد الوطني بالشكل المأمول رغم تعدد الموارد المعدنية، فقد اقتصر مساهمته في مجال محدود وفي عدد من الصناعات الإنشائية.

ليس خافياً على أحد أن قطاع التعدين يعدّ القطاع الواعد والأكثر استمرارية وتكاملية في حلقاته وعناصره البشرية والمادية، بل وتتزايد أهميته في المراحل اللاحقة لعملية استخراج الثروات، وذلك من خلال إقامة صناعات وطنية استراتيجية، وما يستتبعها من ترسيخ لحلقات الثقافة التصنيعية وتوطينها.

لا شك في أن الثروة المعدنية اليمينة يمكن أن تسهم بفاعلية ونشاط في إنشاء العديد من الصناعات على نحو يدعم جهود التنمية الوطنية، ويزيد مساهمة قطاع المعادن في الناتج المحلي الإجمالي، واستيعاب الأيدي العاملة فيه. ومثل هذا الاستثمار والتوزيع للموارد والمصادر في مجال التعدين، يستوجب الإعداد والتعامل الجادين ليس فقط مع الدراسات والاستكشافات السابقة فحسب، وإنما مع نظام المعلومات الجغرافية ونظم الاستشعار عن بعد، والتنسيق والتعاون والشراكة مع القطاع الخاص (اليمني والأجنبي) وشركاته العاملة في مجال التعدين، وفي إعداد وتوفير دراسات ما قبل الجدوى الاقتصادية لمواقع الخامات الواعدة، وتوفير مختبرات متخصصة ومتكاملة لخدمة أغراض التعدين، وما تنشده الدولة وقطاعات العمل من تنمية للقدرات الوطنية اليمينية.

يذكر أن بلادنا تتميز بوفرة وكثرة في الكم والنوع من الثروات المعدنية ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والصناعية. وقد بينت الدراسات أن اليمن يزخر بتواجد كميات كبيرة من الحديد والتيتانيوم والفناديوم في منطقة الثنية بمحافظة مأرب بنسبة تركيز (٩٤٪ أكسيد حديد)، ويقدر احتياطي الخام في منطقة مكيراس في البيضاء (٨٦٠)

مليون طن) بنسبة تركيز (١٥.٥٥٪ حديد)، و (٤٦ مليون طن) تيتانيوم بنسبة تركيز (٥.٣ أكسيد تيتانيوم)، و (١٥٠ ألف طن فناديوم) بنسبة تركيز (٠.٠٢٪ أكسيد فناديوم). ويقدر احتياطي الخام في منطقة صعدة ب (٩٤٠ ألف طن) بنسبة تركيز (٣٤٪ حديد)، وفي منطقة صباح البيضاء (٨٠٠ ألف طن) بنسبة تركيز (٧٤٪ أكسيد حديد)، وفي منطقة مورا (٥٣.٨ مليون طن) بنسبة تركيز (١٢٪ حديد)، و (٤.٤٪ أكسيد تيتانيوم)، وهي مناطق مفتوحة.

يوجد في اليمن - أيضاً - العديد من مواقع الرمال السوداء الحاوية للمعادن الثقيلة التي تدخل في العديد من الصناعات كصناعة هياكل الطائرات، وصناعة السيراميك والأدوات الصحية، والحراريات، ومواد الصنفرة، على طول ساحلي البحر العربي والبحر الأحمر، حيث يصل احتياطي الرمال السوداء الحاوية للمعادن الثقيلة إلى حوالي (٥٠٠ مليون طن). وتعدّ مواقع الرمال السوداء من الفرص الاستثمارية الواعدة، نظراً لاحتوائها على نسبة مشجعة من المعادن الاقتصادية، وتواجدها بالقرب من الموانئ البحرية.

كما أوضحت الدراسات الاستكشافية أن اليمن يمتلك معادن هامة ومشجعة للعناصر الأرضية النادرة، مثل اليورانيوم والتنتاليوم والنوبيوم والسيزيوم والفاناديوم التي تدخل في العديد من الصناعات. حيث تتواجد في مناطق عدة، وتمثل فرصاً استثمارية مهمة واستراتيجية. وفي مجال الصخور والمعادن الصناعية والإنشائية، يمتلك اليمن فرصاً استثمارية واعدة، حيث أثبتت الدراسات الأولية التي نفذتها هيئة المساحة - خلال العشرين سنة الماضية - وجود هذه الخامات بكميات ونوعيات ممتازة، خاصة خامات صناعة الإسمنت التي تتصدر عوامل الجذب للاستثمارات المحلية والعربية والدولية، حيث تزخر اليمن باحتياطيات ضخمة من الحجر الجيري والدولوميت الذي يدخل بنسبة (٧٠٪) في صناعة الإسمنت، ويتواجد في كل من: صنعاء، تعز، الحديدية، باجل، مأرب، أبين عمران، المهرة، حضرموت، لحج، شبوة، إب. ويقدر الاحتياطي الجيولوجي بحوالي (١٣.٥ مليار متر مكعب)، فضلاً عن امتلاك احتياطي هائل من مادة الطين والجبس والخبث البركاني الداخلة في هذه الصناعة.

تشير الدراسات إلى مستقبل طيب وواضح لصناعة الزجاج والبصريات في اليمن، نظراً لوفرة الرمال (السيليكا) التي تعتبر المادة الخام الرئيسية في صناعة الزجاج، وبمواصفات

عالية، حيث يقدر احتياطيها بستة مليارات متر مكعب. إضافة إلى تواجد الملح الصخري باحتياطي يقدر بـ (٣٩٠ مليون متر مكعب). وبحسب ما تبين من الدراسات الاستكشافية فإن احتياطي اليمن من الجبس يقدر بـ (٤.٦ بليون طن)، ويتواجد في محافظات: الحديدة وشبوة ومأرب، وبنقاوة تصل إلى نسبة (٩٧.٥٪). وكذا تواجد الرخام بمحافظات: تعز، حجة، مأرب، أبين، وصنعاء، باحتياطي (مليار متر مكعب)، إلى جانب (٥٠٠ ألف متر مكعب) احتياطي صخور الترافرتين في كل من صنعاء وإب.

تبين الدراسات - أيضاً - توفر الخامات الأساسية لصناعة الخزف والسيراميك وبكميات كبيرة، حيث تتواجد معادن الفلدسبار في حجة وأبين، باحتياطي أكثر من (٢٣ مليون متر مكعب)، وتنتشر الأطنان الصناعية في عدة محافظات باحتياطي أكثر من (١٢٠ مليون متر مكعب). يضاف إلى ذلك، وجود أكثر من ستة مليارات احتياطي الرمال الزجاجية في عدة مناطق، واحتياطي أحجار الجرانيت والجابرو بـ (١.٦ مليار متر مكعب)، واحتياطي يقدر بـ (١٣ مليون متر مكعب) من الكوارتز، فضلاً عن (٧٥ مليون متر مكعب) احتياطي خام الزيولايت. فيما يصل احتياطي الصخور البازلتية أكثر من (١٢١ مليون متر مكعب)، و (٣٤٥ مليون متر مكعب) احتياطي صخور الأنمبرايت والتف. كما كشفت الدراسات وجود أكثر من (١.٧ بليون متر مكعب) احتياطي خام الخبث البركاني (أسكوريا)، وأكثر من (٣٣٥ مليون متر مكعب) احتياطي صخور البرلايت ومليار متر مكعب للبيوميس.

وعليه: ينبغي تبني المشروعات ذات الجدوى (اقتصادياً وصناعياً) ذات العلاقة بصناعة الحجر الطبيعي ومقوماته الأساسية في الأماكن التي تحوي الكميات الوافرة الأولية، مما يساعد ويسهم في إقامة بني تحتية ملائمة لتوفير فرص عمل، والمساهمة بتبويب مصادر الدخل من خلال الاستفادة الممكنة والقصوى من الثروات المذكورة. يضاف إلى ذلك أهمية بث روح الحياة والعمل بالمشروعات المقترحة السابقة، ومنها ما يخص (مركز تكنولوجيا الحجر الطبيعي)، الذي قد يحدث نقلة نوعية لقطاع التعدين، على اعتبار أنه سيسهم في إدخال التكنولوجيا الحديثة لقطاع أحجار البناء والزينة وخامات صناعة الإسمنت، والمحافظة على هذه الثروة من الهدر. مع أهمية الأخذ بالحسبان والتأكيد على الآتي:

١. العمل الفعلي والتجديد للمشروعات المقترحة سابقاً، والتواصل المجدي مع الأطراف المعنية فيها، وفق صيغ جديدة من الشركات والاتصالات معها ومع غيرها من الدول والشركات المستفيدة، بغية تنفيذ خطط إنشاء المشروعات، وبالتالي تولي تشغيلها، وفق عقود شراكة متبادلة بينها وبين الحكومة اليمنية، في إطار التخطيط والتنفيذ لبرامج وحلقات التكامل والترويج الاستثماري المعدني للثروات الوطنية اليمنية.
٢. إعادة النظر بالاتفاقيات التي تمت بين الحكومة اليمنية والشركات الأجنبية في مجال استثمار الثروات المعدنية، والتدبير العقلاني والتفعيل لبودها، على وفق صيغ جديدة أكثر استثماراً وجذباً للشركات التي تعاملت مع الحكومة سابقاً، أو الشركات العالمية الأخرى، والتي ينبغي البحث عنها، ومن ثم الاتصال بها، وعرض الأفكار والامكانيات اليمنية لها، وتقديم الحوافز التشجيعية للعمل الاستثماري في مختلف مجالات وروافد التعدين على صعيد مناطق الجمهورية كافة.

ثانياً: الثروة السمكية

يعتبر قطاع الثروة السمكية في اليمن من القطاعات الرئيسية، وتبرز أهميته الاستراتيجية من حيث مساهمته الواضحة والفاعلة في توفير الغذاء، ومساهمته في الناتج القومي، وتوفير فرص عمل لآلاف من العاملين من أبناء اليمن، إضافة إلى دوره في تنمية قطاعات متنوعة أخرى، منها على وجه الخصوص التصنيع السمكي والتسويق والتصدير وصناعة مستلزمات الصيد والتخزين والتعبئة وغيرها من الصناعات. كما تبرز أهمية الثروة السمكية من وجود الشواطئ الطويلة لليمن، التي تطل على ثلاثة بحار (بحر العرب والبحر الأحمر وخليج عدن) وامتداده إلى المحيط الهندي، إلى جانب ما تتميز به من تنوع بيولوجي كبير. ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها وتبذلها وزارة الثروة السمكية إزاء تطوير قطاع صناعة المنتجات البحرية؛ إلا أن استثمار الثروة السمكية لا يزال بعيداً عن الطموح، سواء في الصيد أو في الاستزراع أو شركات تعليب الأسماك، أو في الصناعات الأخرى القائمة على الثروة السمكية.

مع هذا الوصف الموضوعي المتصل بأهمية الثروة السمكية (الثروة المتجددة والمتطورة والمتنوعة)، فإننا نجد أنفسنا أمام مسؤوليات كبيرة لتحديد وتشغيل الأهداف الرئيسية والسياسات العلمية المتوازنة، سعياً إلى تطوير وتحقيق الجودة في الحلقات والمنتجات

السمكية، وزيادة العائد الاقتصادي والاجتماعي، بما يتفق مع أسس استدامة الموارد السمكية، وتعزيز فرص العمل للمزيد من مواطني البلاد، وتتنوع مصادر الدخل القومي. إضافة إلى تنمية القدرات البشرية والمادية العاملة في القطاع السمكي، وتنمية قنوات التسويق السمكي، على المستوى الداخلي والخارجي. واتساقاً مع أهمية توفير الأمن الغذائي على صعيد الجمهورية اليمنية، والإجراءات التي اتخذتها العديد من الدول في هذا الشأن، فإن الأمر يتطلب منا اعتماد سياسات وإجراءات نوعية وكافية تركز على المحافظة على هذه الثروة، وعدم هدرها، وبالتالي مراجعة القوانين التي تعمل على تنظيم الصيد والعمل على تحديثها وسن القوانين اللازمة لتطوير قانون الصيد البحري، وحماية الأنواع المعرضة منها للصيد الجائر، إضافة إلى التشديد في الرقابة الصارمة على السواحل. وفي السياق نفسه، تشير - مؤكدين - على أن قطاع الثروة السمكية يمكن أن يدرّ دخلاً سنوياً قد يوازي عوائد النفط.

ثالثاً: الزراعة

كان القطاع الزراعي (ولا يزال) قطاعاً مهماً في الاقتصاد القومي اليمني، وتبع هذه الأهمية من كونه أحد القطاعات الرئيسية المكوّنة للناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى كونه القطاع المنتج للسلع الغذائية، وللمواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات، حيث يعتمد السواد الأعظم من السكان على القطاع الزراعي، وذلك بنحو (٧٤٪)، ويحوي أكثر من (٢ مليون عامل)، ويشكل أولئك نحو (٥٣٪) من إجمالي القوى العاملة في البلاد. وتمثل الموارد الطبيعية والموارد المادية والمالية أهم المرتكزات التي تقوم عليها البيئة الزراعية، إذ تمثل الموارد الأرضية الزراعية المستخدمة في الاستثمار الزراعي ما نسبته (٣٪) من إجمالي أراضي الجمهورية. مع التنويه بأن القطاع الزراعي في بلادنا يتصف باستخدامه لإمكانات محدودة من الموارد الطبيعية من مياه وأراضي محدودة أيضاً. وفي السياق ذاته، تشير الاحصاءات إلى أن المساحة المزروعة تشكل نسبة (٨٢٪) من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

من الطبيعي أن يكون للأجهزة المعنية في الدولة دور في نمو القطاع الزراعي، حيث ارتفع حجم إنتاج الفواكه والخضروات، نتيجة الحماية والدعم والمساندة كسياسة للدولة خلال الفترة السابقة في إطار حماية الإنتاج الوطني المحلي، حتى وصلت إلى مرحلة معينة

من الاكتفاء الذاتي. ولكن في مقابل ذلك كان هناك انحسار في إنتاج الحبوب، وخاصة القمح، إذ انخفضت مساحته وإنتاجيته، ولم يرافق ذلك تغيير نسبي في المحاصيل الغذائية الأخرى (ذرة رفيعة، ذرة شامية). وبالعكس، ارتفعت النسبة في إنتاج الأعلاف (برسيم وشعير)، وكان يفترض أن يرافق هذا الارتفاع تحسن نسبي في كمية ونوعية الثروة الحيوانية وما يرتبط بها من أنظمة فرعية. ورغم هذا المنحنى، لم يحدث سوى تغيير ضعيف في هذه الأنظمة، وهو الأمر الذي يشير بوضوح إلى ضعف ترابط حلقات الإنتاج الزراعي من جهة، وضعف ترابط عوامل الإنتاج من جهة ثانية، مما أصاب بالضرر التكامل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ما يجدر ذكره هنا، أن بلاد اليمن تشتهر بالتنوع الحيوي للمنتجات الزراعية بسبب الكم الهائل من السلالات المحلية من الشعير والقمح والذرة الرفيعة والدخن والعدس واللوبياء، والتي تطورت على مدى أكثر من ألفي سنة، وعلى بناء وإدارة المدرجات التي تساعد على تقليل تدهور الأراضي وتحسين كفاءة استخدام المياه. حتى أن سمات التكيف لمعظم هذه السلالات قد تراكمت وتفاعلت إيجابياً مع الظروف البيئية والمناخية المعاكسة، بل إنها تكيفت مع حاجة المجتمعات المحلية. يضاف إلى هذا، العديد من الأنواع البرية ذات الصلة بهذه المحاصيل، والكثير من أنواع النباتات العلفية الأخرى التي لديها قيم طبية لا تزال موجودة في حواف الحقل والطبيعة. هذه السلالات المحلية ونظيراتها البرية، والمعرفة المحلية المرتبطة بها، تشكل المكونات الهامة للنظم الزراعية التقليدية السائدة في ظل البيئة القاسية في المناطق الجبلية المطرية، مع الأخذ بالحسبان تغير المناخ، الذي يعتبر مصدر قلق حقيقي بالنسبة لليمن.

أما بالنسبة للصادرات الزراعية فهي متواضعة نسبياً، وتتراوح بين (٣ - ٥%) من إجمالي الصادرات. في حين أن الواردات الزراعية تشكل ما بين (١٥ - ٢٠%) من إجمالي الواردات. وبالنسبة للحيوانات الزراعية، فإنها تمتاز بصغر الحجم، إذ لا يزيد متوسط الحيازة الواحدة عن هكتار، الأمر الذي يعيق استخدام التكنولوجيا الحديثة في تلك الحيازات. ومن المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع: انخفاض الاستثمارات، وهجرة العاملين الزراعيين من الريف إلى المدينة، وتقلبات أسعار السلع الزراعية، وضعف مستوى الخدمات المقدمة للمزارعين كالإرشاد والبحوث، ومشاكل تسويقية تتعلق بضعف البنية الأساسية. وبسبب

تلك المعوقات والمشاكل كان الوصف السلبي المتجسد في انخفاض مستوى الإنتاجية في هذا القطاع.

لتحقيق التطور والتنوع في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ينبغي اعتماد مبادئ واضحة وهادفة، وصياغة سياسات معلومة تشتمل على تنمية فاعلة في روافد القطاع الزراعي، وذلك من خلال اتجاهين مترابطين هما: وضع الخطط التطويرية للقطاع أولاً، ثم دور المزارعين وأصحاب المراعي (الثروة الحيوانية) عبر تحديد وتوزيع الأدوار بينهم (أفراداً وجماعات وجمعيات) كأطراف في العملية التنموية الزراعية على المستوى التنفيذي والخدمي. ومثل هذه الاتجاهات التخطيطية والعملية تستدعي القيام بالآتي:

- ١ - زيادة الإنتاجية الزراعية والحيوانية من خلال تحسين إنتاج البذور، وتعزيز حماية الثروة الحيوانية والمياه، وتوسيع نطاق المحافظة على التربة الصالحة للزراعة ومحاربة التصحر.
- ٢ - تحسين استراتيجيات الزراعة المطرية للتكيف مع تغير المناخ، وذلك باستخدام موارد التنوع البيولوجي الزراعي في المرتفعات اليمينية، خاصة وأنها مصممة بأشكال وأنماط تتوفر فيها المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمزارعين وأصحاب الثروة الحيوانية، وأسرههم والمجتمعات الريفية.
- ٣ - تطوير وتنمية القدرات البشرية والمادية، ورفع مستوى التوعية في الوكالات الوطنية الرئيسية على المستويات المحلية، للاستجابة لتقلبات المناخ وتغييره، وتحسين قدرات المجتمعات المحلية على التكيف مع هذه التغيرات، وذلك من خلال حفظ واستخدام التنوع البيولوجي الزراعي.
- ٤ - تطوير وتنوع قدرات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ومضاعفة إنتاجيته، ورفع نموه بمتوسط (٥٪) كل سنة، وذلك من خلال تحسين وتنوع إدارة واستثمار الموارد الزراعية، وزيادة الإنتاج النباتي والحيواني بمتوسط (٤.٥٪ - ٥٪) في السنة، وصولاً إلى تحقيق المستويات الكافية من الأمن الغذائي.
- ٥ - مساندة ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في الريف.
- ٦ - زيادة عدد المحميات الطبيعية والاهتمام بعناصرها ومكوناتها.
- ٧ - دعم الصندوق التشجيعي للإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وزيادة التمويل

لتنفيذ المشاريع الزراعية في عموم مناطق الجمهورية اليمنية.

٨ - محاربة زراعة (القات) في إطار حملة إعلامية وتعبئة وطنية شاملة، وعملية زراعية متكاملة، يرافقها دعم رسمي وشعبي، مادي وضريبي، تسويقي ومسحي للأراضي المزروعة به، وذلك من خلال زيادة الضرائب وجدولتها المتزايدة على المتعاملين بالقات. كذلك العمل وبكل الوسائل المتاحة للحد من رقعة زراعة القات وانتشاره، وإيجاد البدائل المناسبة لما ينفع البلاد والعباد، باعتبار أن هذه النبتة ذات أضرار جسيمة (اقتصادياً واجتماعياً) ومدمرة للمجتمع اليمني برمته.

رابعاً: الصناعات التحويلية

من المعلوم أن أنشطة الصناعات التحويلية تنطوي على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة، بعد معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة، والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية، وتحويلها إلى منتجات ذات حاجات إنسانية ومادية. فهي تشتمل على نشاطين متكاملين هما: الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، حيث تعتمد الصناعة الاستخراجية على استخراج المواد الأولية والمعادن والثروات الطبيعية من الأرض، في حين نجد الصناعة التحويلية تعتمد على تحويل المواد الأولية من شكل إلى منتج جديد من المواد الأولية، وتحتاج إلى عدة مقومات منها الطاقة والمياه، والمواقع البعيدة عن السكان، والإشراف الحكومي عليها، ورأس المال، والمواد الأولية وغيرها. وتحتاج بدرجة أساسية إلى إدارة متخصصة وأسواق داخلية وخارجية لتصريف منتجاتها. وعليه فإن مسؤوليتنا تتطلب النظر إلى هذه الصناعات واستثمار روافدها الحيوية، وما تؤول إليه من منافع عظيمة (مادية واعتبارية) على الوطن، سواء كانت هذه المنافع ناتجة عن مخرجاتٍ بفعل وتدبير المؤسسات الوطنية (العامة والخاصة) والشراكة بينهما، أو عبر الشركات العالمية الكبرى التي نجذبها إلى الاستثمار في اليمن وفقاً لاتفاقيات تعاون وعقود شراكة معها، خاصة وأن الشركات العالمية - كما نعتقد - لا ترى في اليمن إلا الفرصة الجيدة والمثلث لها، كسوق استثمارية وتجارية رابحة لزمناً قد يمتد لسنوات في قطاع الصناعات التحويلية والتعدين معاً، في ضوء توفر كميات كبيرة من المواد الأولية والطبيعية، وتوفر القوى العاملة اليمنية الرخيصة.

إن وجود قطاع صناعي متطور ومؤثر في روافد الحياة يسمح بحدوث تغيير كبير في

البنيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتنظيمي، من خلال دوره في تغيير نظام القيم والتقاليد الاجتماعية والأسرية المرتبطة بالريف والزراعة، وما يناظره من تطور يبرز في ظهور نظامٍ قيميٍّ جديدٍ مرتبطٍ بالمناطق الحضرية والصناعة، فضلاً عن دوره في التغيير المستمر في نظام التعليم، لمواكبة التطورات العلمية والتقنية المستمرة، بالإضافة إلى دوره في توسيع نطاق تحويل المجتمع المدني، ورفع درجة مشاركة المواطنين في الحياة الاجتماعية والسياسية، ودوره في تغيير الإطار التشريعي والقانوني، وبخاصة قوانين الاستثمار وقوانين العمل والتشريعات المالية والضريبية، لتكون منسجمة مع التوسّع المستمر في دور الصناعة في الحياة الاقتصادية. وأخيراً فإن وجود قطاع صناعي متطور ضمن دائرة الصناعات التحويلية، يساعد على إجراء التغيير والتحسين المستمر في الأجهزة الإدارية والتنظيمية، ورفع مستوى كفاءة أدائها لتواكب التوسّع المستمر في المؤسسات الانتاجية خصوصاً والصناعية عموماً.

إضافة إلى ما ورد آنفاً، فإن قطاع الصناعة التحويلية يمكن أن يخفّض مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة، إذا ما تم رفع مساهمته في الناتج المحلي، الأمر الذي يسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغير الجذري في البنيان الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن ندرك أن وجود قطاع صناعات تحويلية ناضج ومتكامل، هو طريق صحيح يعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليص معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها، بل ويمهد لتقليص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول والشركات المناظرة الأخرى.

خامساً: الضرائب

عرفت الضريبة تطوراً كبيراً في طبيعتها وأسسها وأهدافها، كما رافقت نشوء الدولة الحديثة وكانت جزءاً منها. ففي النظرية التقليدية، اقتصر دور الضريبة على تحقيق الهدف المالي، بعدما لخصّت قواعد النظام الضريبي في المردودية والحياد والمساواة واليقين والاقتصاد. وعليه، كان دور الضريبة ينحصر في تغذية خزينة الدولة، غير أن النظرية الحديثة جعلت من الضريبة وسيلة فعالة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فأحدثت هذه النظرية تغييرات على صعيد الفكر المالي. بيد أن الدول النامية، كما هو وصف الدول المتقدمة، ترى أن أنسب مورد مالي لها يتمثل بفرض الضرائب كمورد مالي

مساعد في تحقيق التوازن الاقتصادي. فالضرائب تساهم في إنعاش التنمية الاقتصادية للدولة، وذلك من خلال مجموعة من العناصر نجمل أهمها في: تشجيع الاستثمار، التقليل من حدة التضخم، معالجة الركود الاقتصادي، تشجيع بعض النشاطات الإنتاجية، حماية الصناعات الوطنية، والحفاظ على ميزان المدفوعات. كذلك، فإن الأهداف الاجتماعية للضريبة تعدّ من الأهداف الأساسية للمالية، ومن ثم فإن هذه الأهداف تبقى من أهم أركان التنظيم الضريبي الأمثل في ضرورة مراعاة العدالة الاجتماعية في فرض الضرائب، ومعنى العدالة الاجتماعية هو الأخذ بعين الاعتبار المقدرة التكليفية للمكلف، بحيث لا تترتب على فرض الضرائب أية آثار اجتماعية ضارة، أي تخفيض مستوى المعيشة.

بهذا المفهوم، نجد أن هذه الفلسفة تتطوي على إمكانية إعفاء المعوزين من الأفراد وبذلك يكون مبدأ العدالة الضريبية من أهم أهداف السياسة الضريبية، إلا أن تطور الحياة الاقتصادية واتساع مجال تدخل الدولة أدى إلى ظهور أهداف اجتماعية أخرى يمكن تحقيقها عن طريق استخدام الضرائب، وتتمحور هذه الأهداف حول مسألة إعادة توزيع الدخل بزيادة أسعار الضرائب على السلع الكمالية، والتي تعيد إنفاق حصيلتها الدولة لصالح الطبقات الفقيرة. وهنا تؤدي الضرائب التصاعدية على الدخل وإعفاء بعض السلع الاستهلاكية الضرورية من الضريبة لمحدودي الدخل دوراً مهماً لتحقيق هذا الغرض، فتكون الضريبة أداة مهمة لتقريب الفوارق بين الطبقات وتعديل الهيكل الاجتماعي. وبناءً على هذا التقديم ينبغي العمل بالتنوع الآتي لتنمية الضريبة:

- ١ - إلزام المكلف بإخبار الدوائر المالية عن جميع المعاملات التي يتوقف عليها فرض الضريبة، وتطبيق مبدأ العقاب والجزاء المتنوعة على المخالفين.
- ٢ - قيام مصلحة الضرائب بحملات إعلانية واسعة ومكثفة في جميع وسائل الإعلام، لنشر الوعي الضريبي بين المواطنين، لإقناعهم بأن الضريبة هي جزء من واجب المواطنة والانتماء، وإنها تستخدم لتقديم الخدمات العامة للمجتمع وبدونها سيحرم المجتمع من مثل هذه الخدمات.
- ٣ - تقسيط مبلغ الضريبة على شكل أقساط شهرية أو فصلية أو نصف سنوية بحسب رغبة المكلف، بعد تقدير هذا المبلغ وتبليغ المكلف بمقداره خطياً، وإعطائه الخيار في أن يدفع المبلغ كاملاً نقداً أو بصك أو بالأقساط، بغية تخفيف العبء عن

كاهله.

٤ - تسهيل عملية الدفع، بإعطاء المكلف الخيار بدفع قسط الضريبة بتوسيط المصارف الحكومية أو الأهلية أو دوائر البريد، كل في المكان الذي يرغب، لقاء وصولات نظامية رسمية، وفق آلية تتفق عليها الدوائر الضريبية والبنوك في المحافظات، دون تحميل المواطن أية رسوم أو فوائد إضافية، إنما تتحملها الدوائر الضريبية، أو حضوره شخصياً أو من يوكله إلى دائرة الضريبة لدفع المبلغ المستحق عليه.

٥ - توكيل التقدير للوعاء الخاضع للضريبة إلى موظفين ذوي اختصاص، مشهود لهم بالكفاءة العالية والنزاهة، مدربين تدريباً جيداً في مجالات العلاقات العامة للتعامل مع شرائح المجتمع المختلفة؛ إذ يجب أن يقوم هؤلاء بتقدير الوعاء الضريبي بشكل غير متعسف، بعد أخذ ظروف كل مكلف بنظر الاعتبار، بعيداً عن استهداف جمع أكبر قدر ممكن من المال على شكل ضرائب، بل يجب أن يكون الهدف هو إقامة علاقات طيبة وزرع الثقة وروح التعاون والتفاهم مع المواطنين، وصولاً إلى اقتناع المكلف بدفع المبالغ المستحقة عليه طواعية، في مواعيدها بعد إشعاره بأحقيتها وصحتها ومناسبتها من حيث المقدار والتوقيت، حتى لو حصل ذلك في المدى المتوسط أو البعيد.

٦ - متابعة وتنشيط دور الجهات الرقابية لعملية ربط وتحصيل ضريبة مبيعات القات، من خلال التواجد العملي في الميدان بغرض التأكد من سلامة إجراءات ربط وتحصيل هذه الضريبة، مع التذكير بأهمية تصفية المبالغ المرّحلة لدى متحصلي ضريبة مبيعات القات، وعدم السماح بنشوء مدورات جديدة.

٧ - فرض ضرائب تصاعديّة على السجائر المنتجة وطنياً أو المستوردة من الخارج.

٨ - إعادة النظر في الإعفاءات الدائمة، في ضوء ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولتحقيق العدالة والمساواة بين كافة المكلفين من جهة ثانية، وللحد من ظاهرة التهرب الضريبي باستغلال الإعفاءات الممنوحة قانوناً من جهة ثالثة.

سادساً: التهريب الجمركي وصور الرقابة الجمركية وموجباتها

من المعلوم أن المهمة الأساسية لمصلحة الجمارك هي استيفاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على البضائع المستوردة أو المصدّرة، والحيلولة دون إدخال

البضائع أو إخراجها بصورة مخالفة لأحكام القانون، كما أنها، بسبب انتشار موظفيها على كافة حدود الدولة، تلعب دوراً ريادياً في مؤازرة المصالح الأخرى للدولة. ولذلك كان من الطبيعي أن تفرض الرقابة الجمركية لتحقيق هذه الأغراض. والرقابة ظاهرة قديمة ترتبط نشأتها بنشأة المجتمعات المنظمة، فقد عرفتها الدول جميعاً ولجأت إليها في مختلف العصور. وللرقابة الجمركية في العصر الحديث ثلاث صور هي:

الأولى: المنع المطلق للبضاعة غير المصرح بها قانوناً، أي منع استيرادها أو منع تصديرها منعاً مطلقاً.

الثانية: التقييد، أي تعليق دخول البضائع للبلاد أو إخراجها منها باستيفاء إجراءات معينة تنظمها قوانين الاستيراد والتصدير.

الثالثة: إخضاع البضائع لضريبة جمركية تجبى عند دخولها البلاد أو لدى خروجها منها. جدير بالذكر هنا، أن الرقابة الجمركية لها أسباب عديدة، وفي مقدمتها الأسباب الاقتصادية لفرض الرقابة الجمركية؛ إذ أصبحت الرسوم الجمركية في عصرنا الحاضر أكثر الأدوات فاعلية في:

١ - حماية السوق الوطنية: فالرقابة على الواردات تمكنها من حماية السوق الوطنية والصناعات الوطنية من منافسة السلع الأجنبية المستوردة، وهي للصناعة الوطنية أداة تشجيع وحماية، فالمواد الأولية والآلات المعدة للاستعمال الصناعي معفاة أساساً من الرسوم الجمركية أو خاضعة لرسوم مخفضة. أما المصنوعات الأجنبية المماثلة للمنتجات الوطنية، فهي مثقلة - غالباً - بالفرق بين كلفة الإنتاج الأجنبي وكلفة الإنتاج الوطني المحلي، مما يتيح للصناعات الوطنية الوقوف بوجه المنافسة الأجنبية. كما أنها تميز بين الدول وبعضها في الاستيراد والتصدير، من حيث نوع البضاعة المستوردة، تشجيعاً للمنتجات الوطنية، ويتم ذلك عن طريق رفض الاستيراد أو الترخيص بالاستيراد وفقاً لإجراءات معينة. وكذلك قد تفرض الدولة رسوماً جمركية مرتفعة على البضائع التي تقصد الدولة إبعادها عن أسواقها الوطنية المحلية.

٢ - زيادة الاستثمارات الأجنبية: الرقابة الجمركية تستخدم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل البلاد، فحينما يتعلق الأمر بإقامة مشروعات استثمارية

داخل البلاد يتم إعفاء المعدات والآلات والتقنيات من الجمارك، أو قد تتخذ الرقابة الجمركية قراراً بمنع استيراد السلع التي تنتجها المشروعات الاستثمارية.

٣ - المحافظة على ثروة البلاد: يعتبر رأس المال من أهم العوامل المؤثرة في التنمية، فقد لعب رأس المال دوراً هاماً في رفع إنتاجية الدول المتقدمة. ولعل من أهم أسباب فرض الرقابة الجمركية هو المحافظة على ثروة البلاد الموجودة بها، ومنع تهريبها إلى الخارج، للمحافظة على استثمارها داخل البلاد. وإن ما تسعى الدول إلى مكافحة تهريبه بالرقابة الجمركية الحازمة، هو الطوابع البريدية، والأعمال الفنية ذات القيمة الكبيرة والذهب والمشغولات الذهبية، والأحجار الكريمة مثل الماس، والياقوت، والزمرد، والزبرجد، والفيروز، واللآلئ والتحف الأثرية، وذلك لأن جميع هذه الأشياء يسهل بيعها في جميع دول العالم. لذلك نجد أن خروج هذه الأشياء يعد من أهم وسائل تهريب رؤوس الأموال، ومن الصعب ضبطها لخفة وزنها وسهولة إخفائها عن الجمارك.

٤ - انخفاض أسعار المنتجات الوطنية المحلية: إذ أن سعر الصرف داخل الدول، وكذلك تخفيض الضرائب الجمركية على المواد الأولية، يؤدي إلى انخفاض أسعار البيع الداخلة فيها المواد الأولية المستوردة. إذاً، الرقابة الجمركية تحقق تخفيض أسعار البضائع، وذلك حينما لا تفرض رسوماً جمركية على المواد الخام الواردة من الخارج، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار السلع التي تدخل فيها هذه المواد الخام.

٥ - زيادة الصادرات وانخفاض الواردات: حيث يقسم ميزان المدفوعات لدى الدول إلى ثلاثة أنواع (الميزان الفائض، والقاصر، والمتوازن)؛ إذ يعتبر ميزان المدفوعات (فائضاً) عندما تكون حصيلة صادراتها إلى دول العالم تزيد عن جملة وارداتها، وبالعكس يكون ميزان مدفوعاتها (قاصراً) إذا أصبحت حصيلة صادراتها أقل من وارداتها، ويقال أن ميزان مدفوعاتها (متوازناً) إذا تساوت حصيلة صادراتها مع حصيلة وارداتها للعمليات التجارية مع الدول الأخرى. وعليه فإن جميع الدول تحاول زيادة صادراتها عن وارداتها حتى تعالج ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تسهيلات جمركية، وإلغاء الرسوم على الصادرات، وزيادة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى على الواردات، وذلك للتقليل من الواردات، وبالتالي

التأثير على ميزان المدفوعات.

٦ - فرض رسوم جمركية عالية على الكماليات وانخفاضها على التقنيات الإنتاجية: معلوم أن سلوك الحكومة يلعب دوراً هاماً في تشجيع أو تثبيط الأنشطة الاقتصادية؛ إذ كلما زادت التسهيلات زاد النشاط التجاري. من ناحية ثانية، تساعد الرقابة الجمركية على حل بعض المشاكل الاقتصادية للدولة، وذلك بالحد من استيراد السلع الكمالية، وفرض رسوم جمركية منخفضة على سلع الإنتاج والآلات والتقنيات اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية.

٧ - المحافظة على توازن الميزان التجاري: تلجأ الدول إلى الرقابة الجمركية لتقليل العجز في الميزان التجاري، وبالتالي تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وذلك لأن الميزان التجاري جزءٌ من ميزان المدفوعات، والميزان التجاري هو الفرق بين الصادرات والواردات فقط، وهناك فرق بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وقد عرف البعض ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن حركة تعامل الدولة مع الخارج. أما أسلوب الرقابة الجمركية الذي يتبع لزيادة الصادرات عن الواردات، فيتم من خلال تشجيع سياسة التصدير للخارج بإلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات مثلاً أو إعطاء إعانات تصدير (Export Subsidies) للمصدرين، حتى يكون للصادرات القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، فاليابان مثلاً تعطي للمصدرين تخفيضاً في رسوم التصدير بمقدار (١٠٪) عند قيامهم بالتصدير للخارج، وإسرائيل تعطي (١٠٪) إعانة تصدير للمصدرين إذا كان التصدير إلى أي بلد من بلاد العالم، وتزيد هذه النسبة إلى (٢٠٪) إذا كان التصدير لأحد الدول العربية، وذلك بهدف غزو أسواق الدول العربية. وإذا تم اتباع السياسات التصديرية مع إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى على الصادرات، سوف تتمكن الدولة من فتح أسواق عالمية للمنتجات الوطنية، وبالتالي يحدث توازن في الميزان التجاري.

٨ - زيادة الصفقات المتكافئة مع دول العالم الخارجي: إن أسلوب الصفقات المتكافئة بالنسبة لدول العالم النامي هو أحد الأساليب الناجحة لتشجيع تجارتها الخارجية، حيث تستخدم الرقابة الجمركية في زيادة الصفقات المتكافئة مع دول العالم الخارجي، وذلك من خلال التسهيلات الجمركية وعدم فرض رسوم جمركية على

السلع المصدرة، وبالتالي السلع المستوردة، ضمن صفقة متكافئة، وذلك من خلال تصدير سلع وطنية والاستيراد بقيمتها سلعاً وآلات أجنبية. وبذلك يخف الضغط على الميزان التجاري.

نقاط القوة ومواطن الضعف في الجمارك الوطنية والتحديات الخارجية:

بما أن مصلحة الجمارك تقوم بوظائف وأعمال إدارية وفنية ومهنية لإحداث التوازن بين هذه الوظائف والأعمال الخاصة والعامة، ضمن بيئتها الداخلية ومحيطها الخارجي، وما يتصل بهما من مؤثرات سياسية واقتصادية واجتماعية وتقنية وتشريعية تؤثر ايجاباً أو سلباً على تحقيق الرسالة المؤسسية للجمارك؛ فإن المصلحة توظف وتستثمر هذه الأعمال والوظائف، لتعزيز نقاط القوة فيها والفرص، ومعالجة مواطن الضعف والتحديات الخارجية. ومن المناسب - في الصدد ذاته - أن نشير إلى الجوانب الآتية:

الجانب الأول: نقاط القوة في العمل الجمركي

١. وجود تشريعات جمركية شاملة وواضحة.
٢. تراكم وطني من الخبرات الإدارية والفنية والجمركية وإرث جمركي عريق.
٣. التعامل والاستثمار المتوازن للتقنيات والأجهزة الحديثة.
٤. توفر فرص جيدة من الدورات التدريبية والتأهيل العلمي والفني للكادر البشري.
٥. الانضباط المحمود للقوى البشرية العاملة في المصلحة كقوة نظامية.

الجانب الثاني: مواطن الضعف في العمل الجمركي

١. عدم كفاية الموارد المادية المتاحة للمصلحة لتكفل لها التحسين والتطوير للأعمال.
٢. وجود فجوة بين مهمات المصلحة وتفيدها على مستوى البلاد، لأسباب ذاتية وموضوعية، خاصة وعامة.
٣. ركون بعض العاملين في مفاصل التنظيم الجمركي إلى عدم المواكبة الجادة والنشطة للتطور في تقنية المعلومات.
٤. ضعف آليات التنسيق مع المؤسسات والأجهزة الأخرى ذات الصلة بالعمل الجمركي وجباية الضرائب والرسوم الجمركية.

الجانب الثالث: الفرص المتاحة في البيئة الخارجية للعمل الجمركي

١. التطبيقات العلمية والعملية والفنية في قنوات الاتصالات الحديثة وتقنية المعلومات.

٢. امكانيات الاستثمار الأمثل والمتوازن للاتفاقيات الدولية والشائئية للتعاون الجمركي.
٣. الاستفادة من وجود الخبرات والتجارب الجمركية العربية والإقليمية والعالمية.
٤. توفر الدعم الفني والتقني المتاح من المنظمات الإقليمية والدولية.
٥. تطوير وتحسين وإدامة الفرص الممكنة للشراكة مع القطاع الخاص اليمني.
٦. اتساع دائرة التطوير والتحديث في تطبيقات النظم الجمركية الحديثة.
٧. توفر الدعم السياسي والمساندة من كافة مستويات الدولة لمهمات مصلحة الجمارك.

الجانب الرابع: التحديات في البيئة الخارجية

١. اتساع دائرة الجغرافية للحدود اليمنية وصعوبة مراقبتها.
٢. عدم استقرار السياسات الاقتصادية والتجارية والنقدية، لاسيما في ظروف الحرب العدوانية المفروضة على بلادنا، والحصار على مقدرات اليمن.
٣. زيادة وتائر وعمليات التهريب الجمركي وتنوعها، خاصة في ظروفنا الاستثنائية الحالية التي يصعب السيطرة فيها على جغرافية الوطن وامتداداتها البرية والبحرية.
٤. الوجود المشوّه والمتنامي لمؤشرات الاعفاءات الجمركية والضريبية، وما يستتبعها من تهريب للقدرات الوطنية (المادية والمالية والطبيعية).

أما التصورات المتعلقة للنهوض بالمسؤولية ومواجهة التهريب، فهي كالآتي:

الأولى: التصورات العامة

١. المساهمة الفاعلة والمحافظة الوطنية على العوامل المتصلة بالاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدل نمو شامل ومستدام.
٢. العمل والتنسيق بين الأطراف الوطنية المختصة لتخفيض عجز الموازنة ليكون في الحدود الآمنة، وذلك بزيادة الإيرادات وتعظيم موارد الدولة وترشيد الانفاق معاً.
٣. إيجاد الدافعية نحو تطوير العمل والتحفيز على تخفيض عجز الميزان التجاري من خلال التفتيش عن قنوات لتصدير المنتجات والموارد الطبيعية وإحلال الواردات.
٤. الجذب والتشجيع للاستثمارات الكلية وزيادة حجم وتأثيرها ومستوياتها الكيفية والكمية.
٥. المساهمة والعمل مع المؤسسات العامة والخاصة على تخفيض معدلات الفقر.
٦. استحداث آليات للتعاون والتنسيق المشترك مع قطاعات العمل المختلفة بما يساعد

على تخفيض معدلات البطالة ، وذلك من خلال تطوير السياسات التي تدعم القطاع الخاص.

الثانية: التصورات الوطنية اللوجستية لمهمات الجمارك

١. التعامل المحكم والتنسيق الموجب بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والسياسية.
٢. زيادة وتائر ومعدلات الاستثمار الوطني والأجنبي ، ودعم استثمارات القطاع الخاص ، والشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وإحكام اختيار المشروعات التي تتمتع بأولوية وتتوفر لها دراسات جدوى.
٣. تطوير وتحسين مؤشرات بيئة العمل وفق المعايير الدولية لإزالة معوقات تدفق الاستثمارات الأجنبية.
٤. زيادة الانتاج وتنويعه وتحديد أولوياته وقطاعاته بالتركيز على أولويات المشروعات.
٥. زيادة الانتاج في السلع الرئيسية الموجهة لزيادة الصادرات بالتركيز على قطاعات التصنيع الزراعي والثروة السمكية والنفط والغاز والذهب والمعادن وفق البرامج والأهداف الكمية للدولة.
٦. مساعدة ودعم مؤسسات وقطاعات العمل في الدولة لبناء شراكة إنتاجية موجهة للإنتاج مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي لدعم الصادرات وتعظيم موارد الدولة وجلب وتوطين ثقافات الإنتاج المادي.
٧. دعم القدرات البشرية والمادية للوزارات المعنية والمسؤولة عن المال العام والتخطيط الاقتصادي ، وذلك في إطار التنسيق مع قوانين الرقابة المالية.
٨. إحكام وحدة الموازنة العامة ، ورفع كفاءة الأداء في متابعة وتنفيذ الموازنة العامة.
٩. تعزيز دعائم التحصيل والدفع الإلكتروني ، والاستمرار في حوسبة النظم المالية والمحاسبية في إطار مشروعات الإصلاح والتطوير لقدرات الدولة ومواردها.
١٠. التحديث والمراجعة للقوانين المالية والضريبية والمحاسبية لمواكبة التطورات الاقتصادية الوطنية والإقليمية والدولية.
١١. تحقيق استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية واستهداف توحيد.
١٢. تنمية وتحسين القدرات البشرية والمؤسسية من خلال برامج التدريب والتأهيل ذات الطابع التخصصي والمهني المرتبط بالجمارك والمؤسسات ذات العلاقة.

١٣. الاستفادة من تبادل الخبرات والشراكة مع الآخرين، لمواكبة المستجدات العلمية التطبيقية، والتطورات التقنية والمعرفية والعلمية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي.

الثالثة: السياسات والإجراءات المستهدفة

١. الاهتمام بتطوير وتحسين الأداء البشري والمادي للتنظيمات الجمركية، بهدف تشجيع القطاع الخاص (الأجنبي والوطني) في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.
٢. إزالة أو إعادة النظر في نظام القيود الإدارية والهيكلية التي تعيق حركة الصادرات والمبادلات وتنظيم الأسواق.
٣. إعادة النظر في الأنظمة والإجراءات الجمركية، ومعالجة العقبات التشريعية والإجرائية الجمركية، بهدف تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.
٤. الاستمرار في تنفيذ وتطبيق التوصيات التي جاءت بها وتوصلت إليها لجان الإصلاح الضريبي في الدولة.
٥. تعزيز القدرات الحاكمة والفاعلة في مواجهة كافة عمليات مكافحة التهريب الضريبي والجمركي.
٦. الاستمرار في عمليات المحاصرة للإعفاءات الضريبية والجمركية والاستغلال السالب لحوافز قانون تشجيع الاستثمار.
٧. إلزام كافة الجهات الحكومية والأهلية بتطبيق قوانين الضرائب ومواجهة التهريب.
٨. التكامل والتنسيق بين السياسات المالية والنقدية لاستدامة الاستقرار الاقتصادي.
٩. السعي المستمر لتحسين دائرة الإصلاح لنظام سعر الصرف بما يؤدي إلى استقرار العملة الوطنية وتحفيز المستثمرين من داخل اليمن ومن خارجه.
١٠. تفعيل وتشغيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي والجمركي مع دول الجوار.

سابعاً: الخدمات اللوجستية والنقل

من بديهيات القول إن اليمن يقع في موقع جغرافي استراتيجي، تطل سواحله وبعض مدنه على خليج عدن والبحر الأحمر وبحر العرب، مما يمكنه أن يكون مقصداً مهماً ورئيسياً في مجال النقل وتقديم الخدمات اللوجستية للراغبين بها، في منطقة الخليج

والدول المطلة على المحيط الهندي، وكذلك إلى بلدان شرقي أفريقيا وآسيا، وغيرها من الدول المستفيدة في العالم. هذا الوصف ينبغي أن يدفعنا للعمل على وضع سياسات اقتصادية واضحة في مجال الخدمات اللوجستية والنقل والاتصالات موضع التنفيذ ومتابعتها بالتنسيق والشراكة بين الجهات المعنية، وذلك لتحقيق مستويات عالية من القدرات والإمكانات الوطنية (البشرية والمادية) في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وتطوير روافد وحلقات ومجالات التقارب والتعاون الدولي عبر إنشاء وتفعيل الاتفاقيات الثنائية والدولية، وتطوير وتحسين التشريعات المنظمة لقطاع النقل وتبسيط إجراءاته، وتنمية دوائر البحث والتطوير العلمي في مجالات النقل والخدمات واللوجستيات بكل أنواعها ومستوياتها.

ثامناً: الاتصالات والانتزعت

أصبحت الاتصالات وتقنية المعلومات تشكل محوراً رئيسياً من محاور التنمية في مجالاتها المختلفة، وركيزة أساسية في قياس تطور الأمم وتقدمها. ولقد ساهمت الاتصالات الحديثة في عمل نقلة نوعية كبيرة على مستوى العالم، إذ مكنت المجتمعات من التواصل والتخاطب وتبادل المعلومات بكل يسر وسهولة، وبسرعة فائقة. فمع التقدم التقني الهائل وتدني أسعار الأجهزة والخدمات، أصبحت خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في متناول الكثير من شعوب العالم، وامتدت هذه الخدمات لتشمل المناطق النائية والبعيدة، مما ساهم في تقارب المجتمعات، ولينعم الفرد فيها بمعرفة ما يدور حوله في البقاع المختلفة. ولمواكبة السباق الدولي، وللظفر بحصة من منافع الاتصالات وتقنية المعلومات، سعت اليمن مثل باقي الدول، إلى بذل وتقديم كل أنواع الدعم لهذا المجال، وتذليل الصعوبات وتيسير وتسهيل الإمكانيات لتحفيز شرائح المجتمع ومؤسساته المختلفة لتبنى الخيارات التقنية وتطويرها. كما تم التركيز والاعتماد على المعرفة التقنية ودعم الاقتصاد المبني على مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات بمختلف محاوره. ومن هذا المنطلق جرى وضع الخطط الملائمة على المديين القصير والطويل لتطوير مفاصل العمل بالاتصالات وتقنية المعلومات، وتوسيع انتشارها وتسهيل الحصول عليها في جميع المحافظات، بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية، وغيرها من مناحي الحياة، وتشجيع الاستثمار في هذه المجالات. ولتحقيق الاستفادة والانتفاع من قطاع

الاتصالات والانترنت، على مستوى الدولة والأفراد والشركات، ينبغي العمل والتدبير المحسوب للخطوات والإجراءات الآتية:

١. تبني المشاريع والبرامج والمبادرات، بالشراكة العامة والخاصة، التي تصب في دعم توجه الدولة والمجتمع نحو مجالات الاتصالات والمعلومات والتقنيات.
٢. استحداث هيئة مستقلة متخصصة في تنظيم الاتصالات وتنويع التقنيات الحديثة، بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وخبراء مستقلين (محليين ودوليين).
٣. استقطاع ضريبة على كل رقم تلفون (نقال) شهرياً من شركات الاتصالات، على أن تكون النسبة غير مؤثرة بالنسبة للمستهلك.
٤. العمل على استقطاع نسبة معينة ومحددة عن كل شريحة اتصال يتم بيعها للمستفيدين، تحسب لصالح ميزانية الدولة.
٥. النظر باحتساب نسبة معينة تكون لصالح ميزانية الدولة، على كل بطاقة اشتراك أو كل تجديد اشتراك من المكاتب التابعة للقنوات التلفزيونية المشفرة.

تاسعاً: قطاع السياحة

على الرغم مما تتميز به اليمن من إمكانات سياحية متنوعة، إلا أنها في ظل الظروف الحالية التي تشهدها البلاد لا تشكل إضافة مادية ملموسة في الناتج القومي الإجمالي، كما كان الحال من قبل؛ إذ لم تساهم السياحة بالناتج القومي إلا بنسبة ضئيلة أو شبه معدومة وغير مرئية. وتتمثل أبرز ما يواجه قطاع السياحة في اليمن من صعوبات في المعوقات أو الاختناقات الآتية:

١. غياب التصور والتصرف الصحيحين تجاه السياحة، خاصة وأن العائد من السياحة لا يحسب بالعوائد المادية فحسب، بل ينطوي على حلقات تكاملية أخرى تتعلق بالجوانب الثقافية والحضارية وسواها.
٢. عدم وضع استراتيجية سياحية واضحة على مستوى اليمن، مقترنة بخطط (طويلة ومتوسطة وقصيرة الأمد)، وآليات عمل وفعل، على مستوى الداخل اليمني أو على مستوى الخارج اليمني.
٣. عزوف الخريجين والمتعلمين وغيرهم من أبناء اليمن، للعمل في القطاع السياحي، إلى جانب افتقار الأيدي العاملة المندمجة في قطاع السياحة إلى المهارات التي

تؤهلهم للقيام بأدوارهم الإدارية والفنية والإنتاجية ذات الصلة.

٤. ضعف أو غياب المعلومات العلمية والبيانات المقدمة لجمهور المستثمرين أو مكاتب دراسات الجدوى، والتي من شأنها أن تجذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية إليها.

٥. سلبية القطاع اليمني الخاص تجاه الاستثمار في المشروعات السياحية، ومردّ هذا الموقف السلبي وهذا العزوف إلى قلة الأرباح المحصّلة والمتحققة في هذا القطاع، وطول فترة استرداد رأس المال المستثمر، وخشية البنوك في تمويل مشاريع سياحية لوجود مشروعات أفضل سواء صناعية أو تجارية، وعدم توافر الدعم المتنوع من قبل الدولة لقطاع السياحة، وضعف سياسة التسويق والترويج السياحي وغيرها من الأسباب الداخلية والخارجية.

استناداً إلى ما تقدم، وبغرض جعل القطاع السياحي من بين القطاعات التي يعول عليها في تنويع الموارد المالية والمادية لخزينة الدولة، ينبغي أن تبذل الجهات المعنية بالسياحة جهوداً استثنائية وغير نمطية، للعمل والتنسيق مع الشركات السياحية في الداخل والخارج، وابتكار منتجات سياحية غير تقليدية تتفوق في جاذبيتها على المناطق المنافسة الأخرى، خاصة وأن في اليمن من المقومات السياحية ما يساعد على خلق جاذبية للاستثمارات الوطنية والأجنبية في القطاع السياحي، باعتباره مثل أي قطاع اقتصادي.

عاشرًا: تحسين جودة الإجراءات الإدارية والتنظيمية

١. العمل بمبدأ المرونة المتوازنة في الإجراءات النظامية والإدارية الخاصة بالتراخيص التشجيعية الممنوحة للمشروعات الأجنبية في اليمن، مع بيان النظام المواكب للمتطلبات التي تتحدد بموجبها الشروط التي يجب توافرها في رأس المال الأجنبي للتمتع بمزايا نظام الاستثمار الحر لرأس المال ومشاريع التنمية المؤهلة للاستثمار، مع ضرورة التركيز على الصيغ العقدية الواضحة التي تمنح الطرفين حقوقهما المشروعة، ودور الحكومة التشجيعية في منح الشركات الوطنية الخاصة والدولية أحقية الاستثمار والتملك المتفق عليه للمشروعات المقامة من قبلها في البلاد، والتي قد تكون المدة الزمنية المتفق عليها تتراوح بين (١٠ - ٢٥) سنة، وبعد انتهاء الفترة الزمنية تؤول ممتلكات المشروع للدولة.

٢. تعزيز ودعم المبادرات (الفردية والجماعية) للنهوض بدور القطاع الخاص في عملية

التممية الاقتصادية، مع الرعاية المباشرة من القطاع العام والحكومة، في توجيه هذه المبادرات وتحسينها، و تنمية القطاع الخاص وتشجيعه بالوسائل التي تجعله متمتعاً بالاستقرار والكفاءة والقدرة على النمو الذاتي والاستجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣. إنشاء آليات تكفل التوجيه والتدبير العقلاني للإنفاق العام للدولة بكل مفرداته، مع دراسة إلغاء وحذف النفقات غير الضرورية من موازنة الدولة، ليكون الإنفاق أكثر فعالية وجدوى، وصولاً إلى أفضل مستوى من الأداء البشري والمادي، وبأقل تكلفة ممكنة، وبما يعود بالنفع العام على الدولة والمجتمع.

٤. إيجاد آليات تعاونية وتشاركية مختلطة مع القطاع الخاص على مستوى عمليات الإدارة والتشغيل للموانئ وصيانتها، وبما يسهم في تحسين كفاءة الأداء البشري والمادي. الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تقليل الأعباء المالية على الدولة، وزيادة العوائد الاقتصادية، وإيجاد فرص عمل جديدة لليمنيين.

٥. الاستفادة من موقع اليمن الجغرافي في إنشاء مناطق اقتصادية ومناطق حرة للصناعات المختلفة، باعتبارها بوابة مفتوحة لجذب الاستثمارات واستقطاب رؤوس الأموال المحلية الوطنية والأجنبية، ومن خلال ما تقدمه من مزايا وحوافز وتسهيلات تجارية ولوجستية للمشروعات المقامة بها. مع بيان أن المناطق الاقتصادية المتخصصة والصناعية والمناطق الحرة في موانئ الجمهورية الرئيسية وغيرها من مناطق البلاد، تساهم في إنعاش الحركة الاقتصادية والسياحية، وفتح أسواق التصدير أمام الصناعات التحويلية وسواها، لكونها أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في التنوع بالموارد والتجديد بالمصادر، إضافة إلى نقل الخبرات والمعارف والتقنيات، وتنوع موارد ومصادر الدخل الفردي والقومي، وتوفير فرص العمل الإضافية للمواطنين اليمنيين.

٦. تنمية وتطوير المؤسسات والمشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة، والتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها على مستوى مساحة الدولة، وتمكينها من الحصول على ما تحتاجه من تمويل مالي وخدمات ومستلزمات إنتاجية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة المعنية، من أجل تعزيز قدراتها، وتمكينها من الحصول على الدعم الذي تحتاج إليه آنياً ولاحقاً. إضافة إلى تقديم القروض للمشروعات والجمعيات

الإنتاجية الصغيرة التي تؤسسها العوائل اليمنية أو يؤسسها الشباب في المحافظات، وتمويل مشروعات المهنيين والحرفيين في مجال الصناعات الحرفية، وكذلك للمرأة الريفية، ولأية فئات يمنية أخرى.

الحادي عشر: تنمية وتطوير العلاقات التجارية الخارجية

تسعى الجمهورية اليمنية إلى إيجاد روابط متكافئة وعادلة وقابلة للتطور في تعاملها مع شركائها التجاريين من الدول العربية والإسلامية والصديقة، والعمل على تقنين هذه العلاقات في بعض الأحيان عبر اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، على أن تتضمن هذه الاتفاقيات مميزات تفضيلية للدول المتضامنة مع اليمن في ظروفه الحالية، في إطار البحث عن بدائل لتنشيط الصادرات اليمنية، ورفع القدرة التنافسية للمنتجات اليمنية في الأسواق المصدرة إليها، وتطوير السياسات التجارية الخارجية من خلال ما يأتي:

١. التطوير والتحسين المستمر للإطار المؤسسي للتجارة الخارجية، وزيادة كفاءة أداء المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، وترسيخ مستويات التنسيق بينها، وذلك من خلال تكثيف الحوافز والمساعدات الفنية التي تحسّن من القدرات التنافسية في الأسواق الخارجية، وبصفة خاصة في مجالات التعدين والثروة السمكية والصناعات التحويلية وسواها من إمكانات متاحة.

٢. دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية لمواجهة نظيراتها المستوردة من الخارج، وذلك بتحسين العمل بدائرة الجودة النوعية، إضافة إلى تكثيف الجهود لتحسين الكفاءة الإنتاجية وخفض التكلفة في منشآت الأعمال الوطنية.

٣. العمل على استثمار حجم التحويلات الجارية لليمنيين في الخارج، وذلك من خلال إتاحة قنوات وأوعية استثمارية مجزية لاستيعاب هذه التحويلات. وكذلك تحفيز مدخرات العمالة الأجنبية وتوظيفها توظيفاً منتجاً داخل الجمهورية اليمنية.

٤. توسيع أواصر التعاون المشترك في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول العالم في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها من الدول، على أساس المصالح والمنافع المشتركة.

٥. فتح قنوات تحفيزية لتدفق مرن نحو الاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) في

المشروعات الإنتاجية، مع منح الأولوية للمشروعات المشتركة التي تحقق هدفي إحلال المنتجات الوطنية محل الواردات، وتنمية الصادرات غير النفطية في آن واحد، وتحويل عمليات تشغيل الموانئ وصيانتها إلى قطاع مختلط أو قطاع خاص، لتحسين كفاءة الأداء البشري والمادي، وما يستتبعه من تطوير لقدرات الدولة والمجتمع.

٦. إدامة التعاون التجاري مع دول مجلس التعاون الخليج العربية، وبخاصة التي لم تشترك في العدوان على اليمن، من خلال تحقيق المزيد من الانسجام بين النظم الجمركية والمواصفات والمقاييس والتوسع في المشروعات المشتركة.

الثاني عشر: تقديم الأفكار المتصلة بتعظيم القدرات المادية للدولة

إلزام القيادات والمستويات الإدارية العليا في الوحدات الاقتصادية بتقديم الأفكار والمقترحات والمشروعات (الريادية) العملية التي تساهم في تعزيز القدرات الاقتصادية الوطنية، وتساعد على تعظيم وتنويع الموارد والمصادر المادية للبلاد. كذلك دعوة المسؤولين في قطاعات الدولة المختلفة للمساهمة في الواجب نفسه عبر تقديم الأفكار والمقترحات والمشروعات (الريادية) القابلة للتطبيق، والتي تصبّ في دعم قدرات البلاد وقطاعاتها ومؤسساتها الاقتصادية وغيرها، على ألا تتحمل ميزانية الدولة أية نفقات وتكاليف عن تنفيذ الأفكار والمشروعات المقترحة، والتي ينبغي أن تركز على المصادر والموارد والإمكانيات الوطنية فحسب. ولغرض تنظيم هذه الفعالية وإنجاحها تُشكّل لجنة عليا لاختيار الأفكار والمشروعات (الريادية) الموضوعية القابلة للتطبيق، والتي تحقق وفورات للدولة، وتزيد من قدراتها المادية. مع الإشارة إلى أن أصحاب الأفكار والمشروعات المقترحة والفائزة في المراتب الأولى يصار إلى تكريمهم لاحقاً من قبل رئاسة الدولة والحكومة، وفق آلية علمية وموضوعية توضع لهذا الغرض.